

تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر

Varying opportunities and challenges for the sustainability of border areas in Algeria



د. ليلي مداني^{*1}

¹ جامعة أحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

l.madani@univ-boumerdes.dz

د. سلمة بورياح²

² جامعة أحمد بوقرة بومرداس، (الجزائر)

s.bouriah@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2021/05/30

تاريخ القبول للنشر: 2021/05/11

تاريخ الاستلام: 2021/05/05

ملخص:

تعتبر تنمية المناطق الحدودية وتهيئتها ذات أهمية بالغة سواء بالنسبة لسكان المناطق الحدودية وحتى بالنسبة لضمان الامن القومي للوطن ككل، خاصة في ظل تزايد التهديدات التي أغلغها ينتقل عبر الحدود وكذا التفاوت التنموي بين منطقة وأخرى، وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مختلف أنواع العقبات المتعدد الأبعاد، والتي تستمر في ظل غياب سياسة واضحة لتهيئة المناطق الحدودية، وذلك نتيجة جملة من المعوقات الطبيعية وحتى البشرية في الجزائر، وكذا استعراض الحلول الممكنة باعتبارها فرصا يمكن استغلالها لتحقيق مزايا استراتيجية، خاصة ضمن فحوى الاستقرار والحفاظ على الأمن القومي والتنمية المستدامة عن طريق الاستثمار الحدودي المستدام والمشارك.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحدودية؛ الجزائر؛ التفاوت التنموي؛ الاستثمار المستدام؛ الاستدامة.

Abstract:

The development of border areas is very important for the inhabitants of border areas and even for ensuring national security, especially with the increasing cross-border threats, as well as regional and regional development disparities, This research paper aims to examine various types of multidimensional obstacles, which continue in the absence of a clear policy for the establishment of border areas, as a result of a number of natural and even human constraints in Algeria. and reviewing possible solutions as opportunities that could be used to achieve strategic advantages, in particular stability, national security and sustainable development through sustainable and shared border investment.

key words: border areas; Algeria, Development inequality; sustainable investment; sustainability.

1. مقدمة:

ان الحدود الادارية لأي دولة تنتهي عند الحدود الوطنية وهو ما يعني أن خطط التنمية المكانية للمناطق الحدودية تنتهي عند الحدود الوطنية غالبا، مع امكانية ان تتجاوزها ضمن اتفاق بين دول الجوار لمناطق عبر الحدود في اطار شكل من أشكال التكامل التي يمكن ان تتيح ذلك، ويمكن الاشارة ضمن هذا الاطار إلى المشروع الأوربي كتكامل اقتصادي اتاح ذلك لمختلف دول الاتحاد ضمن الحدود عبر الدول، وحتى ضمن المشروع الواعد الذي تقدمت به الصين منذ سنة 2013 الحزام والطريق والذي يستهدف انشاء بنية تحتية عبر الحدود، وتعتبر الجزائر احدى الدول التي تدخل ضمن هذا المشروع الواعد الذي يمكن أن تستفيد منه الجزائر في تنمية المنطقة الحدودية الغربية، وعليه فان الهدف من هذه الدراسة هو توضيح التفاوت الموجود بين مختلف المناطق الحدودية في الجزائر، وتحديد العوامل والتحديات التي تتسند في تشكيل ذلك التفاوت، مع الاشارة إلى ضرورة اختلاف الأولويات ضمن الحدود، مع تبين الفرص وتقديم بعض الحلول الممكنة للحد من ذلك التفاوت بما في ذلك الاستفادة من المشاريع والعمل المشترك مع دول الحدود، وعليه تستهدف هذه الدراسة مناقشة اشكالية مفادها: ما طبيعة التفاوت الموجود بين المناطق الحدودية في الجزائر؟ وما هي التحديات والفرص المتاحة ضمن سبل تنمية مستدامة من خلال استثمار مستدام ومشترك يضمن ذلك لتلك المناطق؟

وضمن هذا الاطار تقوم هذه الدراسة بتفنيد فرضية مفادها ان هناك علاقة ارتباطية متعددة الأبعاد بين تفاوت واقع التنمية في المناطق الحدودية بشكل عام وبين طبيعة تلك المناطق والتحديات التي تبرز ضمنها.

وقد تم القيام بهذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي استناد الى احصائيات وزارة الداخلية ومجموعة من الدراسات الأكاديمية والتقارير حول تنمية المناطق الحدودية والعراقيل والتحديات التي تعرفها تلك المناطق، ومن خلال ذلك تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك مجموعة من العراقيل المتعددة الأبعاد، والتي تتسند فيما بينها لتشكل تحديا جوهريا لا بد على الجهات المعنية من تذليلها أو التقليل من آثارها عن طريق استثمار مستدام يضمن تنمية مستدامة طويلة الأمد، انطلاقا من تحديد التحديات والفرص الناتجة عن الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية من خلال دراسة معمقة لأهمية تنمية تلك المناطق وعائداتها على جميع الأصعدة في ظل التنافس القائم بين المصالح القومية المختلفة، وبالنظر إلى الأعجل من بين الملفات العاجلة والتي تتطلب حولا مستدامة لا مؤقتة، ولعل واقع ما نعيشه اليوم من ضغط ضمن الركود الاقتصادي الذي يعرفه العالم في ظل جائحة كوفيد-19 يفرض

هو الآخر بدوره عائقا اضافيا لتقديم حلول عاجلة لملف تنمية المناطق الحدودية ضمن مدى اولوياته بالنسبة للحكومة الجزائرية من بين مختلف الأولويات الأخرى التي فرضتها ظروف استمرار الجائحة.

وقد تم معالجة موضوع هذه الدراسة ضمن المحاور التالية:

- التفاوت التنموي المكاني بين المناطق الحدودية الجزائرية.
- المعوقات التنموية المتعددة الأبعاد في المناطق الحدودية الجزائرية.
- فرص التنمية والحلول الممكنة ضمن ثنائية الاستدامة والاستثمار المستدام.

2. التفاوت التنموي المكاني والبشري بين المناطق الحدودية الجزائرية

تعرف اغلب المناطق الحدودية الجزائرية تفاوتات تنموية إلا أن التفاوت يزداد خاصة في المناطق الجنوبية، كما ان تلك التفاوتات تظهر ضمن نمطين هما:

- من حيث الامكانيات المتاحة والمتوفرة في تلك المناطق ضمن البعد المكاني والطبيعي لتلك المناطق.
- من حيث المتغير البشري والذي يضم عدد وتركيبه ونمو السكان وحتى حجم الخدمات المتوفرة لهم، ويمكن التفصيل في ذلك من خلال ما يلي:

1.2. التفاوتات التنموية المكانية بين المناطق الحدودية الجزائرية:

تشمل التفاوتات المكانية بين المناطق الحدودية الجزائرية التفاوت من حيث المساحة ومن حيث الامكانيات الاقتصادية، كما ان هناك مجموعة من المناطق المتاخمة لمختلف البلدان وهي مخططة بطريقة متميزة على أساس مختلف، سواء من حيث الأولويات الوطنية أو ثقافات التخطيط وحتى الأهداف، التي لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار، والتي بدورها قد تنعكس على التفاوت التنموي الذي تشهده المناطق الحدودية في الجزائر، خاصة أن "هذه التفاوتات هي مصدر الريب وأصل عدم الاستقرار والمنبع الذي يغذي حى الهويات والاندفاعات الاصولية وهي التي تتسبب في الاحباطات في الحياة اليومية وتولد الازدلالات التي هي الأمهات المنجبات لضروب العنف كافة... ومع العولمة يبدوا أن التفاوتات هي المرض الأول الذي يتهدد كل شيء بما في ذلك الراحة الأمنية. (فيدال ب،، 2016، ص13) ضمن الضغوط التي يفرضها التفاوت واللامساواة في مختلف المناطق، وهنا الأمر للأسف في اغلب دول العالم وخاصة في دول العالم الثالث لا يرتبط فقط بالمناطق الحدودية ولكن ضمن مختلف جهات الوطن بما في ذلك في الجزائر بالنسبة لمقارنة التفاوتات التنموية بين ولايات الشمال والجنوب أو حتى بين الولايات الساحلية والداخلية والجنوبية، ناهيك عن واقع أسوء ضمن ما يعرف بمناطق الظل والمناطق الحدودية، ويمكن الإشارة إلى تلك التفاوتات من خلال المؤشرات التي تبرز التطورات المكانية المتضاربة في المناطق الحدودية المختلفة في الجزائر وانطلاقا من ذلك فإن التفاوت يبرز من خلال ما يلي:

- **التفاوتات المساحية:** المساحات المعنية تختلف في الحجم إذ تم تحديدها في المخطط الوطني لهيئة الاقليم تسعة مناطق حدودية قيد الدراسة والتي تشمل: "الساحل الشرقي والتل الشرقي والتل الغربي

والهضاب العليا الشرقية والهضاب العليا الغربية والجنوب الشرقي والجنوب الشرقي الكبير والجنوب الكبير والجنوب الغربي، والتي تشمل 12 ولاية وهي: تمنراست، أدرار، تندوف، بشار، تلمسان، نعام، الطارف، سوق أهراس، تبسة، الواد، ورقلة، اليزي والتي تضم 58 بلدية تشمل مساحة قدرت بـ 910154 كم²، أي 38,2% من مساحة الجزائر وتضم تعدادا سكانيا يقدر بـ 920000 نسمة في سنة 2017 بكثافة سكانية متوسطة 1 نسمة/كم²، (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تهيئة تنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية 2020، ص 8)، وللإشارة فقط فإن هذه الأعداد تقريبية باعتبار أن المساحة قدرت في سنة 2018 بـ 928720 كلم² من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ضمن الورقة التي اصدرتها بعنوان الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها أي ما يعادل 39% من المساحة الاجمالية للوطن (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، ص 12)، ولعل ما يميز التفاوت المساحي الموجود هو "هشاشة وميوعة الحدود حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخص أو اثنين في الكيلومتر المربع الواحد" (علاق، 2019، ص 212)، وهو ما يجعل تكاليف التهيئة كبيرة مما ينعكس سلبا على واقع حوكمة تهيئة المناطق الحدودية، كما أن أغلب المناطق الحدودية هي مناطق صحراوية أي تقع في الجهة الجنوبية للجزائر "ما يقارب 93 % من المساحة الحدودية تحتلها المناطق الجنوبية بمساحة تقدر بـ 849036 كم² لنسبة سكانية تقدر بـ 301440 نسمة، أي ما يعادل 33 % من سكان حدود البلاد (المحلية، تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، 2020، ص 9)، وهو ما يعني ان أي تنمية مكانية لتلك المناطق يجب ان تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الجغرافيا وتحديد النشاطات التي يمكن تنميتها استنادا إلى الجغرافيا المكانية لتلك المناطق الحدودية ناهيك عن أهمية ان تمس التنمية المناطق التي تحتوي على أكبر عدد من السكان.

- **التفاوت من حيث إمكاناتهم الاقتصادية:** لا بد من الإشارة ضمن هذا الإطار بما أن أغلب المناطق الحدودية للجزائر صحراوية وقليلة السكان فان ذلك يقلل من محفزات الاستثمار في تلك المناطق، كما أنه يجعل من المرحلة الأولى المرتبطة بدراسة معمقة للمنطقة الحدودية واحتياجاتها ومواردها وإمكانيات دفع أي نشاط اقتصادي لجعلها منتجة محليا اهم مرحلة قبل التخطيط والتهيئة، وضمن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها تم تحديد تلك المناطق وتقسيمها وفقا لخصائصها المكانية إذ أظهرت الدراسات التي قامت بها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أن المناطق الحدودية للساحل والتل مزودة بعدة مرافق وأكثر تهيئة من باقي

المناطق الأخرى كالمناطق الحدودية للجبال والمناطق الحدودية للهضاب العليا والمناطق الحدودية في الجنوب الجزائري خاصة

2.2. التفاوتات البشرية بين المناطق الحدودية:

تشمل التفاوتات البشرية في المناطق الحدودية الجزائرية التفاوت من حيث عدد السكان وحتى طبيعة التركيبة السكانية واتجاهات النمو الديمغرافي وكذا التفاوت في الحصول على الخدمات الاجتماعية ويمكن التفصيل في ذلك من خلال ما يلي:

- **التفاوتات السكانية والتركيبية السكانية واتجاهات النمو الديموغرافي المتباين:** وهذا ما يبرز أيضا ضمن مختلف المناطق الحدودية إذ "يبلغ عدد سكان المناطق الحدودية 301440 نسمة يمثل 0,73% من مجموع سكان البلاد، و 33% من مجموع سكان الحدود ينمو بمعدل مرتفع يقدر بـ 4.4% أعلى بكثير من المعدل الوطني، كما يتمركز في أكثر من 41% في منطقة الحدود الجنوبية الغربية ويتجمع السكان بمعدل مرتفع يتجاوز 90% ما جعل بعض البلديات الحدودية خالية من سكان متفرقين كبرج باجي مختار، تميمون وتين زواتين والتي تتصف بضعف الحركة السكانية بين البلديات ما يعكس انخفاض جاذبية ومستوى مبادلات هذه المناطق" (المحلية، تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، 2020، ص 13)، والسبب راجع إلى عدم وجود بنية تحتية تربط بين مختلف المناطق الحدودية، ويمكن الإشارة إلى الفوارق في الكثافة السكانية أين تظهر إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ضمن الورقة التي أصدرتها بعنوان الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها أن متوسط الكثافة السكانية في المناطق الحدودية الشمالية يصل إلى 78% في حين لا يتجاوز 12% في الهضاب العليا تصل تقدر تلك الكثافة في المناطق الحدودية الجنوبية بـ 0,36%، فمثلا بلدية مغنية تقدر فيها الكثافة السكانية بـ 390 نسمة/كلم² وتقل لتصل في بلدية تازروك بولاية تمنراست 0,07 نسمة/كلم²، (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، ص 11-12) وهو ما ينعكس على طبيعة الاستراتيجية التي يجب اتباعها من أجل تهيئة تلك المناطق وخاصة ضمن مدى نجاعة وجدوى تهيئتها.

- **التفاوت في الحصول على مختلف الخدمات الاجتماعية:** تواجه مسألة توفير الخدمات العامة الأساسية في المناطق الحدودية تحديات كبيرة باعتبارها تمثل وضعاً خاصاً بسبب موقعها المكاني فالترتيبات الإدارية والمهام والوظائف التي يفترض أنها أساسية ومهمة من أجل حقوق أو حتى رفاهية

المواطن ونوعية الحياة ومتطلبات البنية التحتية الأساسية لتوفير تلك الخدمات لا تعمل بشكل عادي نتيجة غياب التهيئة التنموية في ظل البنية التحتية باهظة الثمن، إلا أنه يمكن انتكون هناك مرافق على جانبي الحدود من الناحية النظرية حلولاً محتملة لتوفير التكاليف والتحسين كفاءة مختلف الخدمات خاصة الصحية منها، ومع ذلك تبقى جهود التعاون عبر الحدود قليلة ان لم نقل منعدمة بين الجزائر وغالبية الدول المجاورة لها، خاصة أن دول مثل ليبيا ومالي وحتى النيجر وإلى حد ما تونس شهدت منذ سنة 2011 عدم استقرار يكاد يكون مزمناً في بعض الدول كمالى وليبيا وهو ما أدى إلى إعاقة الخدمات ذات الاهتمام العام للجزائر والدول المجاورة لها.

وللإشارة فإن "التباين في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ظاهرة سائدة في كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة نتيجة تركيز معظم الأنشطة في مناطق معينة مما أدى إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطورا والأخرى الأقل تطورا ضمن اقليم الدولة الواحدة لاسيما المناطق التي تقع في الأطراف والحدود... والتنمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المادية والمعنوية الهادفة إلى احداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والخدمية" (حسن قاسم، 2016، ص 77) وبالرغم من ذلك إلا أن واقع التنمية لا يزال محدودا وان التقدم باتجاه تنمية مستدامة أو حتى استثمار مستدام في المناطق الحدودية لا يزال ضمن الرهانات للآفاق القادمة لتوجهات وإستراتيجية الدولة الجزائرية مستقبلا.

وعليه فان التفاوت التنموي المكاني بين المناطق الحدودية ينعكس ضمن مستويات التنمية المتباينة وضمن اقتصاد موازي يحد من القدرات التنموية لتلك المناطق إلى جانب انخفاض جاذبية المناطق الحدودية لجذب الاستثمار لاعتبارات ترتبط بـ التعداد السكاني القليل والتمركز السكاني في الواحات والمناطق التي تتوفر بها امكانات الحياة وضعف نظام الانتاج المستدام، وضعف او حتى غياب سلاسل التوريد والبنية التحتية اللازمة كل هذه الاعتبارات وغيرها تبين أن هناك تفاوت كبير بين مختلف المناطق الحدودية مكانيا وبشريا.

3. المعوقات التنموية المتعددة الأبعاد في المناطق الحدودية الجزائرية

تتسند مجموعة من المعوقات والتحديات سواء الطبيعية أو البشرية لتقف حائلاً أمام امكانات تحقيق تنمية مستدامة وجعل المناطق الحدودية جاذبة للاستثمارات وهو ما يمكن أن ينعكس ايجاباً على سكان المنطقة على جميع الأصعدة.

1.3 المعوقات التنموية الطبيعية في المناطق الحدودية:

تشهد المناطق الحدودية معوقات تنموية طبيعية ترجع الى الطبيعة الصعبة في المناطق الحدودية خاصة منها المرتبط بالجوار غير المستقر وحتى الطبيعة الصحراوية وآثار التغيرات المناخية والذي اثر على واقعها التنموي، ويمكن تلخيصها من خلال ما يلي:

- **إشكالية تحديد المناطق الحدودية:** تعتبر مسألة تحديد المناطق الحدودية معقدة بسبب تعدد الفضاءات وصعوبة تقييم الفعالية الحدودية، فالموقع الاستراتيجي للجزائر وشساعة حدودها البرية 6343 كم² والبحرية 1600 كم² بالرغم من انها تجعل منها فضاءات محورية للتنمية والتبادل على مستوى المغاربي وعلى المستوى الإفريقي وحتى على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط" (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، 2020، ص4)، إلا أن تحديد نجاعة الاستثمار في أحد تلك الفضاءات على الآخر يعد صعبا خاصة في ظل تضارب المصالح ضمن هذه الفضاءات مع دول الجوار، وكذا بفعل غياب استراتيجية فعالة خلال العشرين سنة الماضية للتقدم باتجاه أحد المحاور وتنمية المبادلات مع دوله، والأمر راجع ايضا الى الاستمرار في امتصاص الربيع النفطي كمصدر أساسي للدخل الوطني دون ان يكون هناك توجه حقيقي لتنويع الاقتصاد الوطني على أرض الواقع.
- **تأثير الطبيعة الجغرافية على امكانات التأهيل او ما يعرف بالخصائص المكانية للمنطقة:** تتميز أغلب المناطق الحدودية بمناخ جاف وهي ذات طابع صحراوي، شساعة المناطق والتباين الجغرافي الشديد، الكتل الجبلية بالأهقار، الأطلس الصحراوي والعرق الشرقي الكبير وعرق الشاش، للقيدي، تانزروفت، حمادات توناسين، دراع، أركيدا تندوف وهي السمات البارزة في هذه المنطقة، وتخضع هذه المناطق لعوائق طبيعية وإنسانية كزحف الرمال والفيضانات والمخاطر التكنولوجية والكهوف وتداعيات الآثار الاشعاعية وخطر الجراد ...، كما تتعرض أيضا لنتائج التغيرات المناخية" (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، 2020، ص ص11-12) والتي تعتبر في مجموعها إحدى الأسباب انعدام الأمن والتخلف وزحف السكان وعدم ثباتهم في ظل تلك الطبيعة القاسية.
- **التحديات البيئية وتأثير التغيرات المناخية:** تعاني أغلب المناطق الحدودية من قسوة مناخية خاصة مع موجات الجفاف التي تعرفها دول شمال افريقيا بشكل عام ويزداد تأثير التغيرات المناخية على المناطق وحتى الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع وهو ما يعني ان الأحداث المناخية الكارثية "تفوق قدرة الهياكل الاجتماعية والمؤسسية القائمة على التعامل معها"، (حموشان، بالويللو، 2015، ص9) هذا في المناطق التي تعرف توفرا للبنية التحتية فكيف سيكون وضع ألك الذين يعيشون في بيئة هي في الأصل قاسية كالمناطق الحدودية حيث تزيد التغيرات المناخية من قسوتها، وبالتالي صعوبة عيش من كانت حياتهم في الأصل صعبة، خاصة مع الفقر المائي وزحف الرمال.

2.3 المعوقات التنموية البشرية في المناطق الحدودية:

تتسند مجموع المعوقات التنموية البشرية التي تتمثل أساسا في التهديدات اللاتماثلية وحتى مخلفات الاستعمار الفرنسي في جعل المناطق الحدودية أكثر صعوبة لتحقيق التنمية مما يقلل جاذبيتها للاستثمارات سواء الداخلية وحتى الخارجية وتتمثل تلك العراقيل فيما يلي:

- مخلفات الاستعمار الفرنسي في الجزائر: لا تزال الكثير من المناطق الحدودية تحوي ملايين الألغام المضادة للأفراد التي زرعها المستعمر الفرنسي بالرغم من استقلال الجزائر وتأمينها لحدودها منذ سنة 1962، وان كان الجيش الوطني الشعبي قد بدأ بحملة تطهير لتلك المناطق منذ سنة 1963، (عبد الحميد، 2020، ص163) ناهيك عن آثار الإشعاعات النووية الناتجة عن التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ورغم كل تلك المجهودات إلى غاية سنة 2016 إلا أنه لا تزال الكثير من المناطق الحدودية غير آمنة، وضمن هذا الإطار تبرز تلك "الصعوبة التي تواجهها المؤسسة العسكرية في تغطية كل المناطق الحدودية بفعل شساعتها وكذا صعوبة الكشف والتنبؤ فيما يتعلق بمجمل التحديات التي ترتبط بسرعة تنقل الجماعات الإرهابية وعبور الجريمة المنظمة ومشاكل التهريب وحركات الهجرة غير الشرعية التي تجد الأرضية الخصبة للانتشار خاصة في ظل العزلة وغياب التنمية"، (غريب، 2019، ص1109) كما أن التغيرات والأوضاع غير المستقرة في دول الجوار أدت إلى زيادة تبعات مختلف التهديدات اللاتماثلية.

- تزايد مختلف التهديدات اللاتماثلية على المناطق الحدودية للجزائر: في ظل ما تعرفه دول الجوار الجزائري من تحولات خاصة منذ ثورات الربيع العربي والحرب في ليبيا وعدم الاستقرار في مالي وهو ما انعكس سلبا من خلال زيادة مختلف أشكال التهريب والجريمة المنظمة ناهيك عن الهجرة السرية والإرهاب باعتبارها تهديدات عابرة للحدود تتخذ من بعض المناطق الحدودية مقر لنشاطاتها، وهو ما يجعل استراتيجية الحكومة رهينة الجانب الأمني على حساب الجانب التنموي لتلك المناطق وإن كان هناك تكامل بين ضرورات الأمن والتنمية معا.

- دور حركة التهريب المزمن في خلق اقتصاد موازي في المناطق الحدودية: تعرف المناطق الحدودية للجزائر حركة تهريب واسعة مع جيرانها خاصة تونس والمغرب وحتى ليبيا سابقا أي قبل ثورات الربيع العربي وتأزم الوضع الدولي في مالي، وهو ما أدى إلى خلق اقتصاد موازي يشكل مصدر رزق لسكان المناطق الحدودية باعتبار التهريب فرصة عمل جيدة في ظل ارتفاع نسبة البطالة وفي نفس الوقت مصدر وصول السلع الأساسية خاصة تهريب الوقود والمواد الغذائية والنحاس...، وقد أصبح التهريب مزمن نتيجة وجود "تحالف ضمني تشكل بين المهربين والسلطات المحلية والذي يطمس

التمييز بين ما هو قانوني وغير قانوني ويمحو النقاط على طول الحدود بين الجزائر وتونس، أما في ما يتعلق بالصورة الأكبر، فهو يمنح الأطراف التي كان يفترض أن تكون هامشية، سواء المهربين العاملين في الظلال أو مسؤولي الحدود الوضيعين، القدرة على التحايل على السياسة العامة للدولة بطريقة منظمة ومستدامة (غانم، 2020).

● انخفاض جاذبية المناطق الحدودية لجذب الاستثمار: لاعتبارات ترتبط بالتعداد السكاني القليل أقل من 1 نسمة في كلم² في بعض المناطق الحدودية خاصة الجنوبية، بالإضافة إلى التمرکز السكاني في الواحات والمناطق التي تتوفر بها امكانات الحياة دون غيرها الى جانب غياب البنية التحتية خاصة الحاجيات العامة، كالنقل الصحة والتعليم وهو ما يجعل من سكان تلك المناطق يعانون من فقر متعدد الأبعاد في ظل غياب ضرورات الحياة الكريمة، إلى جانب وجود اقتصاد موازي بطيء يحد من القدرات التنموية الذاتية للمناطق الحدودية.

بالإضافة إلى كل تلك التحديات السابقة الذكر والتي تؤثر بشكل كبير على المشاريع الملموسة الممكنة في أي منطقة حدودية، هناك مجموعة من العوامل المتباينة الأخرى التي تختلف من منطقة حدودية لأخرى ومنها مثلاً غياب تام أو نقص الكفاءات والمؤهلات العلمية لساكلي تلك المناطق وكذا نزوح السكان وعدم ثباتهم، بالإضافة إلى التركيبة السكانية الهجينة والتي تضم مهاجرين من جنسيات افريقية مختلفة خاصة في ظل ما تشهده بعض الدول من عدم استقرار كمالي مثلاً.

كل هذه العوامل مجتمعة تعتبر بمثابة تحديات تعيق أي محاولة للتنمية في مختلف المناطق الحدودية، وان كانت تلك المعوقات يتفاوت تأثيرها من منطقة لأخرى وتعتبر المناطق الحدودية في الجنوب الأقل تهيئة بالمقارنة مع الحدود في الشمال والهضاب، كما أنه بالرغم من كون تهيئة المناطق الحدودية تعتبر أولوية بالنسبة للحكومة الجزائرية إلا أن خطط التهيئة وتكاليفها وحتى مجمل التحديات التي يبدوا من الصعب تحيدها قد تساهم إلى حد كبير في اعاقه محاولات تهيئة المناطق الحدودية، دون أن نتناسى الوضع الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر اليوم على غرار الكثير من دول العالم بسبب جائحة كوفيد-19 وعبي تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وللإشارة هنا فإن الوضع الاقتصادي المتردي يعود إلى السياسات التنموية الفاشلة والفساد وسوء التسيير إلى جانب استمرار أزمة انخفاض اسعار النفط وتأثير ذلك على الوضع الاقتصادي للجزائر منذ سنة 2014.

4. فرص التنمية والحلول الممكنة ضمن ثنائية الاستدامة والاستثمار المستدام

لا بد من الإشارة إلى أن هناك شروط مسبقة أساسية لتنمية المناطق الحدودية كما أن الاستدامة في توفير الحاجيات الأساسية والاستثمار المستدام يعتبران أساس التنمية في أي منطقة وفي المناطق الحدودية بشكل خاص.

1.4 شروط تهيئة المناطق الحدودية

يجب ان تقوم استراتيجية تهيئة المناطق الحدودية على ضرورة توفر مجموعة من الشروط الاساسية والتي تتمثل فيما يلي:

- ان يكون هناك دراسة ضمن ما يمكن أن تخلص اليه الاستشارات العامة حول متطلبات التنمية في كل منطقة حدودية على حدى، لأن طبيعة التحديات قد تختلف كما قد تكون ذاتها إلا أن بعض التحديات يجب أن تحضرا بالأولوية على غيرها لاعتبارات انسانية وتنموية والتي لا ينبغي التغاضي عنها.

- تعتبر المناطق الحدودية بمثابة أقاليم تلتقي فيها السياسات العامة والممارسات التلقائية للسكان والفاعلين المحليين وحتى المهاجرين والمهربين وحتى الجريمة المنظمة والارهاب، وهي أيضا ومناطق عبور وحتى استقرار للمهاجرين، إلى جانب التحديات البيئية والمناخية، وضمن كل التحديات التي تم الاشارة إليها سابقا تبرز المقاربات التي اعتمدتها الحكومة من أجل دفع التنمية في تلك المناطق والتي سنقوم بمناقشتها، حيث حددت الحكومة مجموعة من الأهداف ببعث المشاريع التنموية في بعض المناطق الحدودية وهي:

- تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام: فقلة عدد السكان جعل من مختلف مشاريع أو امكانيات الاستثمار والاستثمار المستدام التي يمكن وضعها محل شك ضمن مدى جدوى تلك المشاريع.
- دعم المعدات والخدمات اللازمة: ان وجود فقر متعدد الأبعاد في المناطق الحدودية وهجرة الشباب الراغب في التغير، وكذا عدم توفر مختلف الخدمات التعليمية بالإضافة إلى طبيعة سكان تلك المناطق التي تضم مهاجرين سريين وغيرهم ولدت ثقافة هجينة، وأن دعم الخدمات اللازمة من الأفضل ان يتم ضمن اتفاقية تنسيق اقليمية على طرفي الحدود.
- دعم التواصل والتنقل بين المناطق: نظرا لبعد المسافة بين مختلف المناطق وفي ظل شساعة مساحة الجزائر يبدو ان يتم ربط أغلب المناطق الحدودية ببعضها البعض أو بمركز الولاية.
- تعزيز مكافحة التهريب عبر الحدود ومختلف أنواع الجريمة: في ظل كثرة النشاطات غير الشرعية وصعوبة مواجهتها خاصة نتيجة اتساع المساحة وطبيعة المنطقة باعتبارها وعرة التضاريس الى جانب الوضع غير المستقر في دول الجوار خاصة الحدود مع مالي وليبيا بشكل خاص.
- تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود كحاجز: من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية بالتعاون عبر الحدود وتنمية التبادلات وتنمية مشاريع مشتركة في محيط محلي صعب وغير مستقر، إذ ما فتئت الجزائر تبادر إفريقيا ومغربيا ومتوسطيا لجعل من هذه المناطق الحدودية أقاليم منتجة للثروة وتنفيذ العديد من المشاريع الثنائية عبر الحدود مع تونس 1980 كالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز والألياف البصرية ومذكرات تفاهم مشتركة

(وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، 2020، ص14)، إلا أن تحقيق تنمية إقليمية عبر الحدود في ظل وجود منطقة حدودية شاسعة مع سبع دول هي عملية ستستغرق وقتا طويلا.

2.4 رهانات تنمية بعض القطاعات في المناطق الحدودية

تظهر ضمن هذا الإطار رهانات تنمية بعض القطاعات الممكنة في المناطق الحدودية والتي تشمل ما يلي:

- **تربية المواشي:** تواجه تنمية تربية المواشي التي تشكل المصدر الرئيسي لمعيشة سكان المناطق الحدودية الجزائرية صعوبة استثمارية ولا يزل هذا النشاط تقليديا ويقول على تلبية الاحتياجات المحدودة للسكان المحليين والاستثمار فيه يتطلب إستراتيجيات مرافقة وتقييم جدوى الاستثمار في هذا القطاع ضمن إطار مستدام.
- **القطاع الصناعي والسياحي:** تصطدم التنمية الصناعية وحتى السياحة والصناعة التقليدية في المناطق الحدودية بضعف جاذبية هذه المناطق نظرا لمحدودية السوق المحلي، ووجود اقتصاد موازي يمثل أغلب المبادلات التجارية خاصة بين الجزائر وتونس (التهرب) وبعد مصادر التمويل، وغياب بنية تحتية أو ارتفاع تكاليف النقل ونقص اليد العاملة المؤهلة، بالمقابل تستفيد دول الجوار وعلى رأسهم تونس من السياح الجزائريون حيث زار تونس 2.5 مليون جزائري سنة 2017 أي 36% من السبعة ملايين سائح دولي الذين يزورون تونس سنويا (Houidi & Mohamed, 2018, p15)، وللإشارة فإن الامكانيات الطبيعية للسياحة التي تتوفر في الجزائر كبيرة جدا وهو ما يجعل هذا القطاع واعدا بشكل عام سواء في الشمال وحتى في الجنوب.

ان تشجيع الاستثمار المستدام ضمن القطاعات المتاحة أو الممكنة في المناطق الحدودية كتربية المواشي والصناعات التقليدية أو حتى القطاع السياحي يستلزم وجود نظام تحفيزي يتكيف مع طبيعة المناطق الحدودية ومدعم بمختلف أشكال الشراكة الاقليمية، وعليه يمكن القول أن المناطق الحدودية تواجه بشكل متزايد نفس التحديات التي تواجهها المناطق المحلية أو ما يعرف بمناطق الظل، إلا أنه في كثير من الأحيان تكون تلك التحديات أكثر عمقا وشدة بمقارنتها مع تحديات ومعوقات التنمية في مختلف مناطق الوطن خاصة الريفية أو مناطق الظل، وذلك لمجموعة من الاعتبارات ترتبط بمجموعة من المحددات الأساسية التي تستنتج من مقارنة واقع التنمية في مختلف ربوع الوطن

3.4 الحلول الممكنة لتهيئة المناطق الحدودية:

هناك مجموعة من الخطط التنموية التي يمكن للدولة الجزائرية اتباعها كحلول يمكن ان تقلل من الوضع المتردي في المناطق الحدودية سواء من خلال محاولة القضاء أو التقليل من العراقيل السابقة الذكر ويمكن تلخيص تلك الحلول ضمن ما يلي:

- إن تحقيق الاستدامة يتطلب استثمارا مستدام وسيكون لهذا الأخير جدوى اقتصادية ذات منفعة مشتركة لو تم التخطيط له ضمن اطار مشترك بين دولتي الحدود وذلك ضمن مفهوم التنمية المكانية العابرة للحدود والتي تسمح بإنتاج مخرجات ذات صلة بجهود معقولة من الدولة الجزائرية والدول المجاورة لها ضمن حدودهما المختلفة من خلال ما يلي:
- تنسيق التنمية والتعاون في مجال التخطيط المكاني، ضمن المناطق الحدودية بين دولتي الجوار من خلال تبادل المعلومات والخبرات أو حتى إعداد خطط ومفاهيم مكانية لزيادة جاذبية المنطقة العابرة للحدود خاصة من خلال الاستثمار المستدام المشترك بين تلك الدولتين وعلى الأقل من أجل توفير الخدمات الضرورية خاصة منها الخدمات الصحية حيث يشتكي سكان الجنوب بشكل عام من انعدام توفر تلك الخدمات خاصة في ظل المساحة الشاسعة وغياب البنية التحتية للنقل.
- وجود أهداف مشتركة يمكن ان تكون دافعا اساسيا لتحقيق استثمار مستدام عبر حدود الدولتين بحيث يتم وضع خطط تطوير مكانية تستهدف البنى التحتية وفي ذات الوقت تحد من اهمية معوقات التنمية على طرفي الحدود في المناطق الاهلة بالسكان خاصة في مواجهة التهديدات اللاتماثلية.
- دعم التعاون الخارجي بمشاركة السلطات البلدية والوطنية وكذلك الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين عبر الحدود ودعمهم من أجل الاستثمار خاصة في القطاعات التي يمكن ان تحقق نجاحا في تلك المناطق (وفقا للطبيعة الجغرافية والمكانية للمنطقة الحدودية المعنية).
- وضع خطط واستراتيجيات لتقديم حوافز مالية للمستثمرين لإنعاش المنطقة الحدودية اقتصاديا وما ستمنحه من انعكاسات ايجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي تحسين نوعية حياة الفرد.
- ضرورة ان تستهدف خطط التطوير المكاني ثلاث مجالات في نفس الوقت وهي البنية التحتية وتنمية الاقتصادية والتنمية المجتمعية.
- البنية التحتية: من خلال توفير النقل والطاقة بما في ذلك متطلباتها من خلال تهيئة الطرق ومختلف الخدمات الادارية.
- التنمية الاقتصادية: توفير سوق عمل تشجع الابتكار، وفتح المجال للاستثمار في القطاعات الموائمة مع امكانات وطبيعة المنطقة الحدودية كالسياحة وتربية المواشي... الخ.
- التنمية المجتمعية: الوقوف على التحولات الثقافية نظر لاستيعاب المناطق الحدودية لمهاجرين أو حتى لاجئين من دول افريقية وتأثير ذلك على الثقافة المحلية، إلى جانب توفير التعليم والخدمات الصحية.

5. الخاتمة:

بالرغم من محاولة الحكومة الجزائرية تهيئة المناطق الحدودية إلا أنه من غير المحتمل أن يتغير هذا الوضع في المستقبل القريب، بل من المرجح أن يستمر إهمال مثل هذه المناطق النائية في ظل ما تعانيه من وضع اقتصادي غير مستقر، وكما هو موضح في الأجزاء السابقة من هذه الورقة البحثية فإن هناك تنمية مكانية متفاوتة تلعب دورا مهما في تشكيل المناطق العابرة للحدود وانه يمكن تكييفها كأداة تخطيط حقيقية عبر الحدود بتحديد اوجه القصور ومعالجتها، إلا أن امكانات التنمية تتأثر بمجموعة من التحديات المتفاوتة خاصة الأمنية منها كانعكاس الأوضاع في البلدان المجاورة، مما يقلل من امكانات جذب الاستثمار المستدام، كما أن العمل على التنقل عبر الحدود أمر لا بد منه في المناطق الحدودية، وأن الخطط والسياسات والأولويات ينبغي أن تتكيف بشكل أفضل مع الاحتياجات المحددة لهذه المناطق لذا لا بد من:

- التفاعل مع الجانب المجاور من خلال العمل على تسير الحدود جنبا إلى جنب مع ضرورة توفر الإرادة الكبيرة للتحسين وتكثيف التعاون عبر الحدود من خلال التنسيق والاتفاق المشترك لتحقيق الأهداف المشتركة والتقليل من تكاليف تهيئة الحدود بين البلدين خاصة بين الجزائر وتونس.
- ضرورة تعزيز تنافسية وجاذبية المنطقة الحدودية وفقا لدراسة مكانية تحدد من خلالها اولويات واحتياجات المنطقة، وتقديم الدعم للمستثمرين الجزائريين لضمان استدامة الاستثمار وتهيئة البنى التحتية كأساس لجذب الاستثمار خاصة خطوط النقل ولو عبر السكك الحديدية باعتبارها الأقل تكلفة.
- الاستفادة من مشروع الحزام والطريق الصيني بتهيئة البنية التحتية الحدودية والذي يمكن للجزائر الاستفادة منه بشكل كبير، خاصة ان الصين تتمتع بقدرات تمويل هائلة لمشاريع البنية التحتية وهو ما يعني امكانية الجزائر الاستفادة من ذلك بصفة مشتركة مع الدول المجاورة لها خاصة من الجهة الغربية ضمن طريق يربطها بالعمق الافريقي.

6. قائمة المراجع:

- برتران بادي ودومينيك فيدال، (2016). عالم اللامساواة: أوضاع العالم 2016، تر: نصيرة مروة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي،
- حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو، (2015). الثورة القادمة في شمال افريقيا: الكفاح من أجل عدالة مناخية، تر: عباب مراد، لوكسمبورغ: مؤسسة روزا،
- جميلة علاق ورباب بولمشاور، (جويلية 2019) "المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، مجلة الأمن الانساني، السنة 4، المجلد 4، العدد 2.
- حسن قاسم محمد الياسري، (2016)، "تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة"، مجلة دراسات البصرة، السنة 11 العدد 22.
- حكيم غريب، (أفريل 2019). ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر: دراسة حالة تبسة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1.
- عائشة عبد الحميد، (سبتمبر 2020) "دور المؤسسة العسكرية في تنمية المناطق الحدودية ضمن متطلبات المهام الانسانية للجيش الوطني الشعبي"، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد 5.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، تاريخ الزيارة، 2021-02-21 <https://www.interieur.gov.dz/index>.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الاقليم 2030)، تاريخ الزيارة، 2021-02-26 <https://www.interieur.gov.dz/index>.
- دليا غانم، المناطق الحدودية في الجزائر: بلد قائم بذاته، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، 18- سبتمبر 2020، تاريخ الزيارة، 2021-02-26، <https://carnegie-mec.org/2020/09/18/ar-pub-82578>
- Mohamed Taïeb Houidi, Les Zones Frontalieres Territoires de fractures, territoires de rassemblement..., Dirasset International, Alger, 13-14/10/2018.